(١٦)

لا يصح إلا الغلط !*

كانت فى رجال جيل سنة ١٩١٩م لمحات من العبقرية أتمنى أن يكون فى الأجيال الحاضرة طرف منها، ففى زماننا هذا مشاكل تتعقد يومًا بعد يوم حتى يشعر الإنسان أنها لن تنحل إلا بعقليات عبقرية حقًا من طراز عبقريات ذلك الجيل الذى مضى، وأنا ألاحظ أن كبار المسئولين عندنا يبذلون أقصى جهدهم فى حل المشاكل التى تواجههم، فيقال مثلا إن الكثيرين من وزراء أيامنا يعملون ما بين اثنتى عشرة وست عشرة ساعة فى اليوم، وأنا أصدق هذا، لأن الإجهاد ظاهر على وجوههم، ولكنهم يعملون فى معالجة المشاكل بالطرق التقليدية وبأسلوب لا يعرف الاقتحام والإقدام.

ومن أظهر أمثلة ذلك أن الواحد منهم يستخلص القرار من مجلس الوزراء ثم من مجلس الشعب ثم يعهد به إلى وكيل الوزارة المختص للتنفيذ، وقد دلت التجربة على أن الأمور عندنا إذا انحدرت من الوزير إلى وكيل الوزارة، وأحالها هذا إلى الوكلاء المساعدين ومديرى الإدارات فقل عليها السلام، لأن هذه الطبقة من كبار الإداريين تسيرها أنانية المحافظة على الوظائف والمصالح والحرص على إرضاء السيد الوزير مادام فى الوزارة، وتحميله مسئولية المتاعب كلها عندما يجئ وزير جديد، وأنانيتها تلك تجعلها طبقة عازلة باردة العواطف، لا تحس نبض الحياة أو آلام الناس، وهى تتميز بثنائية الطاعة واحناء الرأس أمام الوزير، والتعالى والاستبداد بمن دونهم وبأفراد الناس إلى درجة لا تسمح لهم بأى تقدم، وبينما تكون قرارات التغيير فى حالة النزع بين أيديهم يكون ذكاؤهم كله منصرفا إلى إيهام السيد الوزير بأن كل شىء تمام، وأن إعجاب الناس به بلا حدود، وأنه لم تعد هناك شكوى للناس، فإذا جاء وزير جديد كان الوزير السابق

---

* نشرت هذه المقالة فى ٢٠ أبريل ١٩٨٦م .

سبب المتاعب كلها؟ وأنا يا أفندم قلت له الكلام ده ألف مرة ولكنه يضرب بآرائنا جميعها عرض الحائط؟.

وديجول كان يحذر وزراءه من وكلاء الوزارات ويسميهم حراس الماضى، إنهم نادرا ما يكونون صادقين، وبينما يتصور السيد الوزير أنه قد قام بعمل وطنى عظيم لا يكون فى الواقع قد فعل شيئا، والمشاكل تظل آمنة فى سريها، ومشاكل الوطن فى زيادة، ولهذا فمن النادر أن يحس الناس بجهود الوزراء أو يقدروها، ولا يهمهم من جاء منهم ومن مضى.

وقد كان لينين يعرف ذلك ولا يأمن كبار الموظفين على شيء، لأنه كان يعرف أن المهمة الأولى التى تشغل الموظف الكبير هى أن يظل فى مكانه كبيرا ومحتفظا بكل امتيازاته مع التطلع الدائم إلى المزيد من القوة والامتيازات والمكاسب والمهارة فى الإيهام بالإخلاص للوطن والصدق فى العمل والظهور أمام رؤسائه بأنه يستهلك نفيه فى سبيل الواجب، ولهذا فقد اخترع نظام تتبع تنفيذ القرارات عن طريق جماعة من الشباب المخلصين له وللحزب فى مكتبه، كل منهم مكلف بتتبع سير الأمور فى وزارة من الوزارات وكبار المشروعات، وهذا المكتب الخاص يقدم له كل يوم تقريرا «حقيقيا» عن سير الأمور فى كل ميدان.

وكان لينين إذا أراد زيارة مصنع لم يدخل من الباب الأمامى، وبينما يكون السيد المدير والسادة الوكلاء والمساعدون والمديرون مصطفين على باب المصنع فى انتظاره يكون هو وجماعة صغيرة من أعضاء مكتبه قد زاروا المصنع وجاسوا خلال عنابر الورش ومخازن المنتجات ومطاعم العمال، ودخلوا دورات المياه ومكاتب صغار الموظفين، ثم يجلس هذا الرجل الخارق الذكاء فى مكتب من مكاتب صغار الموظفين ويستقبل مدير المصنع وكبار مساعديه، والحساب هنا يدور مع رجل عرف ودرس ورأى بعينيه، ولا معنى للكذب معه، وفى كثير جدا من الحالات كان لينين يغير كل

إدارة المصنع وهو جالس فى غرفة موظف صغير، وإذا ثبتت له الخيانة أو الإهمال المقصود أو العجز الظاهر أو الخداع الخبيث كانت الأوامر تصدر بالعقوبات من نفس المكتتب، وهى غالبا ما تكون النفى إلى سيبيريا، أو أى مكان شرقى الأورال، والرجل المنفى كان يخرج من المصنع إلى المنفى وتلحق به أسرته بحقيبة ليس فيها إلا الضروريات فى محطة سكة حديد موسكو.

يمثل هذا الحزم نقل الرجل روسيا خلال السنوات القليلة التى حكمها فيها من وهدة التخلف وقذف بها إلى طليعة الدنيا..

وكان إذا سئل عن القاعدة التى يسير عليها فى العمل يقول: لا يصح إلا الصحيح وهذا يصدق على الرجال والأعمال ويضيف: وأنا شخصيًا لا أميل إلى القسوة، لكنك تجد أحيانا أنها الدواء الوحيد، إنها مريرة ولكنها دواء مر، وكل الأدوية مرة، وأنا شخصيا لا أعرف دواء حلوا ! وهذه العبارة تعيدنى إلى ما بدأت به الكلام عن جيل ١٩١٩م وعبقريته، فقد عملت حوالى الأسبوعين مع رجل من هؤلاء هو طلعت حرب وكان قد رآنى أعمل سكرتيرًا لمحمود شكرى باشا مدير بنك التسليف، وكنت أذهب إليه وإلى كل أعضاء مجلس الادارة حاملا دفتر محاضر الجلسات الضخم ليوقع على كل جلسة، فدعانى للعمل معه وزادنى فى الراتب خمسة جنيهات، وكنت على أبواب إجازة الصيف وقلت أجرب هذا العمل، وعملت فعلا قرابة الأسبوعين ولم أطق الاستمرار، لأن الرجل كان يعمل طوال النهار وزلفا من الليل، وكان يريد من مساعدية أن يكونوا بين يديه فى كل حين، وأوامره لابد أن تنفذ فى الحال فاعتذرت عن عدم الاستمرار وقلت له فى مقام الشكر والاعتذار: يا سعادة الباشا لا تتصور أننى غير سعيد بالعمل هنا، ولكنى أرى أننى إذا مضيت فى العمل معك فلن أجد ساعة فى اليوم ابنى فيها مستقبلى.

– مستقبلك هنا معى، وأنا راض عنك، وسأرقيك وابنى لك مستقبلك على أحسن ما تتمنى، وعندنا شركات كثيرة إلى جانب البنك وفروعه..

– مع أصدق شكرى لسعادتك ولكنى لا أجد لنفسى مستقبلاً فى البنوك أو الشركات، قال وأين مستقبلك إذن؟.

– يرشحوننى الآن لبعثة دراسية من كلية الآداب.

– وما هو مستقبلك بعد ذلك؟.

– أعود مدرسا فى كلية الآداب.

– ويعطونك قروشا بينما أنت تجد المال الكثير هنا، بل أستطيع تعيينك فى مكتبنا فى باريس، ولكنى الذى تختاره أنت لنفسك اوفق لك من كل ما يصنعه لك الآخرون، فافعل ما بدا لك، وفى النهاية لا يصح إلا الصحيح..

وعلى ذكر هذا المثل أذكر أننى أثناء عملى مع طلعت حرب سمعت الأصوات المنبعثة من مجلس كان بينه وبين الأديب الصحفى الكبير محمد توفيق دياب، وكان أيامها يصدر جريدة الجهاد، وأتى يقابل الباشا ليطلب منه قرضا..

واسمع الباشا يقول: يا توفيق بك مهما طلبت من المال فأنا مجيبك إليه، وأنت من فطاحل الكتاب والصحفيين فى بلادنا، ولكن الطريقة التى تدير بها صحيفتك وتعامل بها العاملين معك لا يمكن أن تؤدى إلى خير، إن الصحيفة – مثلها فى مثل أى منشأة – تعتمد على الإدارة أولا، وإدارتك لا يرضى عنها أحد، وهى لا تطمئن على مستقبل «الجهاد» وأموالنا هنا أموال ناس نحن مسئولون عنها، ولابد أن نعرف أين نضعها، وقد عاونتك قبل ذلك مرتين من مالى الخاص.

ويقف توفيق دياب مغاضبًا ويقول:

– نمتن على يا سعادة الباشا بمالك! لم يخلق بعد من يمتن على توفيق دياب، أو يحاسبه على ما يفعل.

ثم ينفلت خارجا.

ويدخل على الباشا أحد مديرى شركاته وكان من الأباظية وأذكر – وأنا غير واثق – أن اسمه كان فكرى أباظة على اسم الصحفى الكبير، ويقول له: يا باشا أغضبت الرجل وأنت تعرف مكانته.

ويقول الباشا: يا فكرى لا يصح إلا الصحيح، وأنا أحب هذا الرجل، وأعرف مكانه، ولكنه ينفق مال الجريدة عن بذخ، ومرتبات محرريه متأخرة شهورا، وهو يشترى سيارة باكار بسبعة الآف جنيه وغرفة سفرة بألفين ويأخذ طباخ سعد زغلول وسائق الأمير عمر طوسون ويقيم ولائم ملوك كل يوم، والجريدة تغوص فى الديون، ولابد من صدمة كهربائية حتى يفتح عينيه ويعرف أنه لا يصح إلا الصحيح..

ونحن فى أيامنا هذه ننسى هذه القاعدة تماما، ونريد أن يصح غير الصحيح، والشركة تخسر ونحن نصرف للعمال العلاوات والحوافز من مال الدولة، والمديرون ورؤساء مجالس الإدارات يبادرون إلى الصرف فى سخاء زاعمين أنهم يحافظون بذلك على مكاسب العمال ويضعون أنفسهم على قائمة المستحقين للمكافآت والحوافز، ويوهمون الناس أنهم يحببون الشعب فى حكومة الحزب مع علمهم بأن تدليل الحكومة للعمال لا يحببهم فيها، بل يبعدهم عنها ويطغيهم، وبمجرد التقصير فى التدليل ينقلبون أعداء مثلهم فى ذلك مثل الولد الذى يسرف أبواه فى تدليله والسخاء عليه بالمال والاستجابة لكل مطلب، ومن المستحيل، إذا استمر الأمر على هذه الحالة – أن نصل إلى نتيجة لأن عقلية عمال الحكومة وقطاعها العام قد وصلت اليوم إلى درجة أصبح العامل يرى أن راتبه العادى حق له فى عنق المؤسسة التى يعمل فيها سواء عمل أم لم يعمل، أما إذا طولب بعمل فهنا يستحق أتعابا جديدة، والساقية تدور والرواتب وملحقاتها فى زيادة، وولاء

العامل لعمله بقل لأنه أصبح يتصرف بعقلية الولد المدلل وموقفه الجاحد دائما من أبويه.. وليس فى الدنيا بلد فى مثل حالتنا الاقتصادية يصل فيه بند المرتبات إلى أربعة آلاف مليون جنيه فى السنة (فى الحكومة وقطاعها العام فحسب) وإيراداتنا كلها لا تصل إلى هذا المبلغ، فمن أين نفق على الدعم والمرافق؟ وأين السبيل إلى تحسين المصانع وإنشاء الجديد منها، وإذا كنا ننفق دون حساب من وقف التكية المصرية، فإننا لا نستطيع أن نعتمد على المدى الطويل على وقف التكية الأمريكية، فنحن هنا لا نكتب ولا نحسب، ولكن هناك ناس تحسب وتكتب وتقيد، وقد قرأت من أسابيع مقالا كتبه صحفى كبير فى واحدة من صحفنا الكبرى وأوجه الآن كلامى إلى العاملين، سواء أكانوا عمالا فى الحرف أو عاملين فى المكاتب والإدارات، وهم الوحيدون الذين يستطيعون أن يعزوا هذا البلد بالإقبال على العمل والأمانة فى الإدارة والإحسان والإتقان فى الحالين. فإن بعض العمال والعاملين يحسبون أنهم يخدمون أنفسهم إذا اجتهدوا فى أخذ الأجور دون مقابل، مع أنهم لا يمكن أن يعزوا أنفسهم بمثل هذا الموقف، فإن القوة العاملة فى هذا البلد رجالا ونساء يصل عددهم إلى ربع السكان أى قرابة الاثنى عشر مليونا، وهذه قوة عاملة ضخمة، ولا تزيد القوة العاملة فى بلد مثل بريطانيا أو فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا على هذا العدد، فلماذا ينتج كل بلد من هذه البلاد أضعاف ما ننتج؟ إنهم يعرفون أن إنتاجهم الوافر الجيد يعود عليهم بالخير أول ما يعود، وبينما يقف العامل عندنا فى طوابير فقر وتعاسة لا يقف العامل الإنجليزى فى مثل هذه الطوابير، بل يشترى الطعام بثمنه لأنه عامل محسن مجد، ولهذا فهو لا يقبل الإحسان، إنه يشعر فى نفسه أنه إنسان حر عزيز على نفسه، يكرمها بالعمل المتقن الوفير، ويكسب المال بجهده حقا، ولا يحنى رأسه أو يمد يده.

وهذه هى كلمتى إلى العمال والعاملين جميعا - وأنا منهم - إن العمل كرامة وعزة، والعمل المتقن شارة امتياز، وأنتم بأعمال الحكومة والقطاع

العام ترون العامل الذى يعمل لحساب نفسه يقوم بالعمل ويطلب الأجر الذى يريد، ونحن مضطرون للأداء مع شكره على القيام بالعمل لنا، حقا إن الكثيرين منهم يسيئون التصرف، ويشتطون فيما يطلبون من أجر، ولكنهم على أى حال لا يرهقون الدولة بالمطالبة بالدعم والإلحاف فى طلب الزيادات والعلاوات دون زيادات فى العمل أو الانتاج..

وكلا صنفى العمال مخطئ فى حق نفسه: عامل الحكومة والقطاع العام الذى يطالب بأجر لم يعمل به، ويصر على زيادة وحوافز لا يستحقها، والعامل الحر الذى يشتط فى طلب أجور مبالغ فيها، وهو لا يستحقها، وكلا الاثنين لا يكسب فى النهاية شيئا، لأن المبالغة فى الطمع والحصول على الأموال من الناس دون مقابلها الحق تدفع المتعاملين مع العامل إلى الاشتطاط فى أخذ المال منه، والعامل الذى يؤدى عملاً يساوى خمسة جنيهات ثم يطالبك بعشرين جنيهًا ويسرق منك بهذا خمسة عشر جنيهًا، يذهب بهذا المال المسروق إلى البقال فيدفع عشرين قرشا فيما يستحق خمسة قروش، ولقد دهشت عندما قيل لى إن صاحب عربة يبيع للناس شطيرة الشاورمة بخمسين قرشا، وهى فى الحقيقة لا تساوى أكثر من عشرة، فهو يسرق من عملائه أربعين قرشًا فى كل شطيرة، لأنه يعرف أنهم يعاملون الناس بالظلم والابتزاز، ومن هنا فإن بائع الشاورمة لا يجد حرجًا فى سرقة اللصوص، ومال اللص حلال للص مثله، ومن عجب أننى رأيتهم يتزاحمون على بائع الشاورمة هذا، كأن هذه الشطائر ستدخلهم الجنة، ولكن هذه طبيعة الأشياء، والحياة لابد أن تتوازن فى النهاية، وما يسرقه العامل المشتط يذهب من تلقاء نفسه إلى لص آخر، ولقد تحدث معى صانع زجاج استدعيته لتركيب شىء فى بيتنا، وشكا لى من أن طبيبا استقضاه ثلاثين جنيها فى مقابل الكشف على صدره فقلت له لو لم يعلم أنك سرقتها لما طالبك بها، ولكنه وجدك تستحل أموال الناس وتفترسها

فاستحل مالك وافترسك، ولو أنه متأكد من أنك تكسب المال الحلال لما طالبك إلا بالأجر الحلال ﴿ولكم فى القصاص حياة﴾ ولهذا يندر أن تجد عاملا من هؤلاء إلا وجدته فقيرًا مهلهل الثياب عمره كله، ولقد احتجت إلى عامل بلاط ممن يشتطون، ولكن لم تكن لى حيلة، فما راعنى حين قصدت بيته إى هيئة هذا البيت الفقيرة الردية، وابنه الصغير فى هلاهيل يلعب فى التراب فى حارة كلها مستنقعات، والذباب يأكل عينيه، والساعة العاشرة صباحا وهو لم ينهض من فراشه بعد، وعندما أيقظناه تعلل بأن بعض الناس يبنون شيئا إلى جواره، وهم يستعملون ماكينة تدق وتمنعه النوم بدقاتها، ولا حيلة له معهم، وعندما عمل لنا العمل وطالب بأجره المبالغ فيه، قلت له يا فلان أنا أعرف أن ما عملت لنا لا يستحق إلا ربع ما تطالبنى به، ولكنة أعطيك إياه لأننى مضطر، ثم إننى واثق من أن الله لن يبارك لك فيه، لأنك لابد أن تصادف من هو أشد جرأة على الله منك فيأخذ منك عشرة فيما يستحق اثنين، ولو عدلت مع الناس لعدلوا معك، وهذا الغلاء الذى نعانى منه جميعا هو من صنع أيدينا، فنحن ينهب بعضنا بعضا نهبا، وكل منا يحسب أنه كاسب، وهو فى الحقيقة خاسر، والحياة فى النهاية لابد أن تتوازن ولا يصح إلا الصحيح..

وهذا الكلام الذى أقوله قد يبدو لبعض الناس – وفيهم نفر من المسئولين– قاسيًا أو عنيفًا ولكنه أنفع للناس من التملق والخداع، والحديث عن قوانين مكاسب العمال وليس فيها من الكسب فى الحقيقة إلا القليل، لأن الاقتصاد القومى لا يكسب شيئا من قوانين ترغم صاحب العمل على أن يؤدى للعامل ضعف ما يستحق، لأن صاحب العمل سيحمل الزيادة على جمهور الناس، فكأنك ظلمت الناس والعمال معًا، لتزهو بعد ذلك – كاذبا ومنافقا – بأنك تدافع عما تسميه مكاسب العمال، وأنت تكذب إذ تقول إنك تخدم الحزب بذلك، لأن الحزب أى حزب لا ينفع ولا يكسب ولاء

الناس إلا بما هو حق وعدل ومعقول ومقبول، وما عدا ذلك فهباء لا يتحصل منه شيء ولا يصح على طول المدى إلا الصحيح.

أتريد مثالاً بليغا على صحة ما أقول من أنه لا يصح فى النهاية إلا الصحيح؟ فاقرأ إذن حكاية اثنين من زعماء الثورة التكنولوجية فى هذا العصر، فإن الصحافة البريطانية كانت معسكرة من أكثر من قرنين من الزمان فى شارع معروف لنا جميعا هو فليت ستريت فى لندن، ففى هذا الشارع كانت تحرر وتطبع خمسة عشر مليون نسخة من الجرائد والأسبوعيات التى تقرأ فى بريطانيا، وفى مقدمتها التايمز والصنداى تايمز والصن ونيوز أوف ذى وورلد، ويملكها كلها كناشر لا صاحب رأى - رأسمالى استرالى يسمى روبرت ميردوك أصله البعيد اسكتلندى، ولكنه فى مقدمة طابعى الصحف وناشرتها فى أوروبا. أحس ميردوك من نحو ثمانى سنوات أن أساليب طباعة الجرائد الإنجليزية تسير متأخرة عن مستوى العصر وأن اللينوتيب والجمع التصويرى العادى ينبغى أن يخرجا نهائيا من طباعة الصحف ويحل محلهما التجميع الالكترونى للصفحات Electronic photo page setting ويقوم فيه جهاز اليكترونى واحد يشرف عليه ويديره أربعة مهندسين، فيتم تجميع مواد الصفحات المكتوبة على الآلة الكاتبة وما يتبعها من الصور الملونة وترتيب ذلك كله آليا وتسييره إلى جهاز آخر يجمع الجريدة كلها ويسلمها لآلات الطباعة التى تطبع منها مليون نسخة فى ثلاث ساعات.. وفى نفس الوقت كان روبرت ماكسويل الناشر الآخر التشيكى الأصل يعمل بنشاط لاستبدال أجهزة طباعة مجموعة من اليوميات وصحف الأحد على إدخال أساليب تكنولوجية مماثلة قام بتطويرها مهندس طباعة عبقرى هو أدى شاه لطبع جرائد مثل الديلى ميرور (أوسع الجرائد الإنجليزية انتشارًا - ثلاثة ملايين نسخة فى اليوم)- والديلى «تليجراف والديلى ميل والجارديان وجريدة مصورة كلها بالألوان

وضع تصميمها أدى شاه تسمى «تـودای.. (اليـوم) وكـانت نقابـات عمـال المطابع ترفض تطبيق التكنولوجية الحديثة لأنها ستؤدى إلى الاسـتغناء عـن سـتة آلاف عـامل، وقـرر مـيردوك إنشـاء دار جديـدة لمطابعـه فـى منطقـة أحواض السفن فى لندن وتبعه ادى شاه فأنشأ مطابعه فى منطقة غرب نهر التيمز، وستتم الإنشاءات عام ١٩٨٨م ولكن التكنولوجية الجديـدة أدخلـت فعلا وظهرت جريدة توداى..

واحتجت نقابة عمال طباعة الصحف التى فقـدت عطـف الجماهـير لأن عمالها أضربوا مرة وأوقفوا ظهور جريدة التايمز لعدة شهور مما مـس شـعور كل إنجليزى لأن التايمز علم من أعلام الحياة والحضارة البريطانية..

وقام ميردوك بدفع التعويضات وتنفيـذ التأمينـات الخاصـة بسـتة آلاف عـامل فقـدوا عملـهم وأجـر مكتبـه ومطابعـه فـى فليـت سـتريت لناشـرين وطباعين آخرين احتفظوا بمن شاء الاستمرار من العمال المفصولين فى العمل فى طباعة الكتب والطباعة التجارية.

وقفزت طباعة الصحف فى بريطانيـا إلى مسـتوى العصـر وأصبحـت فـى طليعة العصر فى هذا الميدان، وحافظت بريطانيا على مكانتها الحضارية.

ونال العمال حقوقهم بالقانون وأصبحوا يكسبون أكـثر ممـا مضـى لأنـهم عمال فنيون متخصصون فعلا يريدون أن يعملوا، ويعرفون كيف يعملون.

وفى كل ذلك لم تتدخل الحكومـة أدنـى تدخـل، وعندمـا سـئلت مسـز تاتشر فى الموضوع قالت: كل ما يهمنى هـو أن أرى التـايمز والفايناتشـيال تايمز والجارديان كل يوم والصنداى تايمز كـل أسـبوع وأن تكـون جريدتنـا (جريدة الحزب) الديلى تلجراف جزءا من التغيير.. وهذا فـى بـلاد عاقلـة تعرف أنه لا يصح إلا الصحيح. أما عندنا فى بلاد السـعادة والغـم الكبـير، فالقاعدة أنه لا يصح إلا الغلط.